وزارة المالية
Ministry of Finance

الميزانية العامة للدولة 2023

دليل المواطن

للميزانية العامة للدولة 2023م

لقد كان ولا يـزالُ هـدفُ استدامةِ قـدرةِ الدولـةِ علـى الوفـاءِ بالتزاماتِهَـا الماليـةِ، أسمى أهـدافِ هـذه المرحلـة، وأننـا نَشْعُرُ بالرضا تجـاهَ التغييـرِ الإيجابـي؛ لمسارِ الأداءِ المالـي، الـذي تحسَّـنَ كثيـراً -ولله الحمد-.وعـززه أمْرُنَـا ، بالتوسعِ فـي سِياساتِ التحفيـزِ الاقتصـادي، وبنـاءِ منظومـةِ حِمايـةٍ اجتماعيـةٍ تُوفـرُ للمواطنيـن حيـاةً كريمـة، لِتُعْطِـيَ هذا التحسنَ بُعْداً إنسانياً .

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثـم بن طارق المعظيــم

كلمة الوزير

إن العالم يمر بمجموعة من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر بشكل سلبي على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد التي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتزايد مخاطر الدين العالمي، وبالتالي فإن سلطنة عمان ليست بمنأى عن تلك التحديات التي قد تؤثر على اقتصادنا الوطني سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأشارت النتائج الأولية لعام 2022م إلى تحسن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة ، مسجلاً ارتفاعًا في الإيرادات ومحققاً فائضًا مالياً، الأمر الذي جنب الحكومة السحب من الاحتياطيات وعدم اللجوء إلى الإقتراض لتغطية العجز المقدر.

ولقد تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق إطار رؤية عُمان 2040، والخطة المالية متوسطة المدى، ومجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. ومن مبدأ التحوط المتبع في السياسة المالية، فقد تم احتساب الإيرادات النفطية على أساس متوسط سعر (55) دولار أمريكي للبرميل.

وإذ نؤكد على كافة مؤسسات ووحدات الجهاز الإداري للدولة الإلتزام بالمخصصات المالية المعتمدة بالميزانية العامة ،ومراجعة أوجه الصرف والسعي لتقليل النفقات والمحافظة على جودة الخدمات الحكومية المقدمة.

داعين الله أن يعم الخير والرفاه لسلطنة عمان ولأبنائها الكرام، في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه-.

سلطان بن سالم الحبسي

وزيـر الماليـة

المقدمة

في إطار تعزيز الشفافية بالإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية تأتي نسخة المواطن لدليل ميزانية عام 2023م لتستعرض أبرز المنجزات التي تحققت و النتائج الأولية لميزانية عام 2022م . وأهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م . وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (2022/1 م) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م .

مصطلحات
مالـيـــــة

رؤية عُمان 2040

المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عمان خلال الفترة من (2021-2040 م).

خطة التنمية الخمسية العاشرة

خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية (عُمان 2040) ، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي

أحد البرامج الوطنية للخطة الخمسية العاشرة تنفذه وزارة المالية، ويعنى بالاستمرار في تنفيذ مبادرات الاستدامة المالية وتطويرها، إلى جانب تطوير القطاع المالي بهدف تطوير وتعزيز دور القطاع المصرفي والحلول التمويلية، وتعزيز دور سوق المال في التمويل والاستثمار؛ لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

الخطة المالية متوسطة المدى

خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في سلطنة عُمان إلى مستويات الاستدامة مع الحفاظ على جاذبية الدولة للاستثمار .

مصطلحات
ماليـــــة

الميزانية العامة للدولة: وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة للإيرادات والإنفاق العام للدولة خلال سنة مالية قادمة .

الإيـــرادات

المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الإنفـــاق

كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

عجـز المـيزانيـة

هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث العجز عندما يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

فائض الميزانية

هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

التصنيف الائتماني

تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

التضخم

مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوبًا إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

الدين العام

الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة.

الاستدامة المالية

قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى المتوسط والطويل وتوفير كافة المتطلبات والموارد من خلال تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق والسيطرة على عجز الميزانية.

المركز المالي للدولة

بيان عن الوضع المالي للدولة يوضح موقف الأداء المالي للميزانية العامة للدولة والتدفقات النقدية ورصيد الدين العام وموقف الاحتياطيات الحكومية.

مـراحل إعـــداد
الميزانية العامة للدولة

01 إعــداد الميزانيــة

يونيــو
تصدر وزارة المالية ووزارة الإقتصاد منشور مشترك بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

يوليـو
استلام التقديرات المالية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

أغسطس
مراجعة التقديرات المقدمة ومناقشتها مع وحدات الجهاز الإداري للدولة.

سبتمبر
تنـاقش وزراة الماليــة مشـروع الميزانية مـع كلا مـن: وزارة الاقتصـاد، وزارة الطاقة والمعـادن، المـركز الوطني للإحصاء والمعلومات، البنك المركزي العماني.

أكتوبر
إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء.

أكتوبر
إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس عمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى).

ديسمبر
عرض التقديرات النهائية لمشروع الميزانية على مجلس الوزراء.

02 إقـــرار الميزانيـــة

يناير

صدور مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.

03 تنفيـذ الميزانيـة

يناير

بدء وحدات الجهاز الإداري للدولة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق الخطة المالية المخصصة لها.

04 المراقبة والتدقيق

قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة بتقديم نتائج تنفيذ موازناتها وإعداد التقارير المالية الدورية.

الأداء المالي
لميزانية عام 2022م

شهدت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2022م تطورات إيجابية ملحوظة؛ إذ تشير النتائج الأولية إلى تحسن الأداء المالي للميزانية مسجلاً ارتفاعًا في الإيرادات بنسبة (34.5%) مقارنة بما هو معتمد في بداية عام 2022م، مع توقعات تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عُماني مقارنة بعجز مقدر في بداية العام بنحو (1,550) مليون ريال عُماني؛ ويأتي ذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط والإنتاج، ويوضح البيان التالي النتائج الأولية المتوقعةللميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م:

الإيرادات:

تشير النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (34.5%)، مسجلة نحو (14,234) مليون ريال عُماني مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م والبالغة (10,580) مليون ريال عُماني؛ **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

ارتفاع متوسط أسعار النفط المحققة إلى نحو (94) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بسعر البرميل المعتمد في الميزانية بواقع (50) دولار أمريكي للبرميل

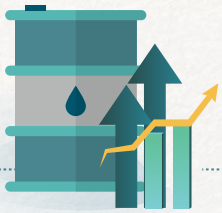

ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة (66%) لتبلغ إلى نحو (7,457) مليون ريال عُماني.

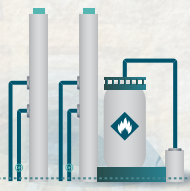

ارتفاع إجمالي إيرادات الغاز بنسبة (29%) لتبلغ إلى نحو (3,557) مليون ريال عُماني.

الإنفاق العام:

تشير النتائج الأولية إلى أن يسجل الإنفاق العام في عام 2022م ارتفاعاً بنسبة (7.9%) مسجلاً نحو (13,088) مليون ريال عُماني، مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م والذي بلغ (12,130) مليون ريال عُماني. **ويعزى ارتفاع الإنفاق إلى:**

زيادة مخصصات المصروفات الإنمائية إلى نحو (1,100) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (900) مليون ريال عُماني.

ارتفاع المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنسبة (2.3%) لتصل إلى نحو (4,400) مليون ريال عُماني، مقارنة بنحو (4,300) مليون ريال عُماني حسب الميزانية المعتمدة.

ارتفاع جملة المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (77.2%) لتصل إلى نحو (1,898) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (1,071) مليون ريال عُماني .

العجز/ الفائض:

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2022م إلى تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عُماني، مقارنة بعجز مقدر بنحو (1,550)مليون ريال عُماني في الميزانية المعتمدة.

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية
التي تحققت في عام 2022م

تحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

تحسن المؤشرات المالية:

- **رفعت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية خلال عام 2022م التصنيف الائتماني** لسلطنة عمان مع تعديل نظرتها المستقبلية.

- **ارتفع صافي الانفاق العام** بنحو (958) مليون ريال عُماني لتغطية المصروفات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية **ومن بينها:**

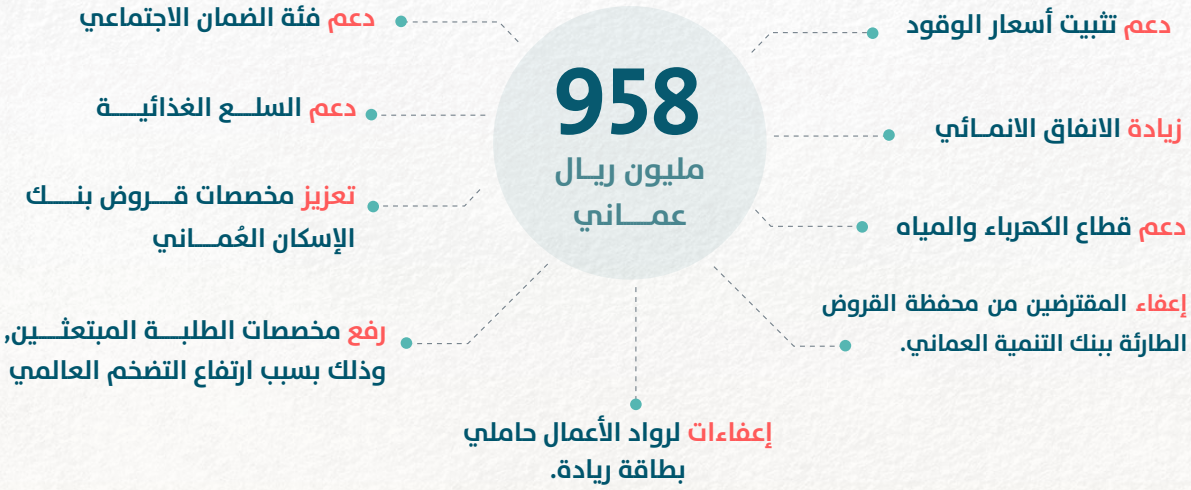

تحسن المؤشرات النقدية:

- نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (1.4%) لتصل إلى (25.6) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2022م.
- ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة (4%) ليصل إلى (28.9) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2022م.

بورصة مسقط:

- ارتفاع مؤشر بورصة مسقط 30 لهذا العام بنسبة 17.6 % مقارنة، كما ارتفعت قيمة التداول بنسبة 14.5% مقارنة بعام 2021م.

ملامح الميزانية العامة
للسنـــة الماليـــة 2023م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق إطار الرؤية الوطنية "عُمان 2040"،والخطة المالية متوسطة المدى (2021-2025)، ومجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، لذا بنيت الميزانية العامة للدولة على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها:

الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي

تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن (3%) بالأسعار الثابتة خلال العام 2023م

إبقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة بحدود (3%)

ضمان استمرار الخطة الحكومية في استيعاب الباحثين عن عمل

ضمان استمرار سياسات دعم التنويع الاقتصادي

الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة

تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

دعم برامج تنمية المحافظات، ودعم التنافسية الاقليمية وتنمية مصادر الدخل

الاستمـــرار فـــي تنفيـذ خطة التحول الرقمي (برنامج التحول الرقمي الحكومي).

تم احتساب متوسط سعر برميل النفط بنحو (55) دولار أمريكي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م، بما ينسجم مع مبدأ التحوط وفق السياسة المالية للدولة، أخذاً بالاعتبار تذبذب الأسعار العالمية نتيجة الأحداث الجيوسياسية غير المستقرة، وضبابية التوقعات المستقبلية حول الأداء العالمي للاقتصاد، واحتمالية الدخول في ركود عالمي لأسباب متعددة من بينها الركود التضخمي وأزمة العقار في الصين وغيرها من الأحداث العالمية التي قد تؤثر على استقرار معدلات العرض والطلب العالمية، وعلى الإنتاج النفطي والأسعار. **ويوضح الشكل التالي تقديرات الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023م:**

الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية من الإنفاق الجاري:

4.3

مليار ريال عماني

يمثل **38%** من إجمالي الإنفاق العام ، موزعة على

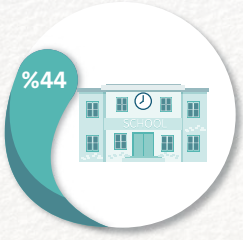

التعليـم

الصحة

الضمان والرعاية الاجتماعية

الإسكـان

الإنفاق الاستثماري لعام 2023م :

4.5

مليار ريال عماني

1.9
مليار ريال عماني

جهاز الاستثمار العماني

1.5
مليار ريال عماني

تنمية طاقة عمان

1.1
مليار ريال عماني

الميزانية الإنمائية

أبـــــرز المخـــاطـــر
الماليـة والاقتصادية المحتملة

توقـع بعـض الخبـراء دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود، مما قد يؤثـر علـى الطلـب العالمي على النفط.

تـقـلبـات أسعار النفط

ارتفـاع حـدة التوتـرات الجيوسياسيـة مما قد يؤثر على سلاسـل الإمـداد بما فيها إمدادات الطاقة إلى جانب ذلك قد تؤثر على توافر السلع الأساسية

الاضطرابات الجيوسياسية

قـد يـؤدي إلـى ارتفـاع تكاليـف الاقتراض وتكاليف خدمـة الديـن المحلـي والخارجي، وبالتالـي زيادة المخاطر المالية.

ارتفاع معدل الفـائـدة

واجهت سلطنة عمان خلال السنوات الماضية عدداً من الكوارث الطبيعية التي استدعت اتخاذ بعض التدابير لتوفير الإغاثة والدعـم للمتضرريـن، والقيـام بإصـلاح الأضرار فـي البنى الأساسية للدولة.

التغيـر المناخـي والكوارث الطبيعية

يشكل الارتفاع العالـي فـي التضخم تحدياً عالمياً مما يؤثر على سلطنة عمان من ناحية التضخم المستورد، وحاجة الحكومة إلى توسع برامج الدعم من أجل خفض حدة الزيادة في الأسعار.

التضخم العالمي

مشاريع تحسين الأداء المالي

إنشاء شركة الغاز المتكاملة

تم تأسيسها تحت إشراف وزارة المالية، وتعنى بإدارة جميع المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات الخاصة بشراء وبيع واستيراد ونقل الغاز الطبيعي وما يتصل به من منتجات.

منظومة الحماية الاجتماعية

تتضمن منظومة الحماية الاجتماعية عدة برامج للحماية الاجتماعية إلى جانب دمج صناديق التقاعد، وتهدف المنظومة إلى تحقيق حماية شاملة وتركز على رعاية الفئات الأكثر احتياجا، وتعزيز كفاءة الاستثمارات وضمان الاستدامة المالية، وتحسين بيئة العمل بتقريب المزايا التقاعدية.

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

أحد مشاريع وزارة المالية، يهدف إلى مراجعة رسوم الخدمات الحكومية من خلال تبني منهجية واضحة تحقق التوازن بين أسعار الخدمات، وكلفة تقديمها، وجودتها، وتنافسيتها. مما نتج عنه دليل تسعير الخدمات الحكومية.

مشروع تمويل سلاسل الإمداد

إحدى مشاريع وزارة المالية يهدف إلى تحسين إدارة السيولة النقدية من حيث تسريع صرف مستحقات شركات القطاع الخاص العمانية المتعاقدة مع الوحدات الحكومية بموجب عقود التوريد والمناقصات التي لا تقل قيمتها عن 100 ألف ريال عماني

قانون الدين العام

هو قانون إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة من البنوك ومؤسسات التمويل والأفراد لتمويل نفقاتها العامة، ويهدف القانون إلى تخطيط وإدارة عمليات الدين الحكومي، وتنويع مصادر التمويل، ومراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بها، و تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة.

تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

نظراً لتطوير الإجراءات المالية والنظم، تعمل وزارة المالية على مراجعة القانون المالي و لائحته التنفيذية بما يتواكب مع هذه المشاريع والأنظمة مثل: النظام المالي الموحد، وموازنة البرامج والأداء، وحساب الخزينة الموحد، وغيرها من النظم والمشاريع.

برنامج موازنة البرامج و الأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع. تعمل على إعداد الموازنة وتخطيطها كموازنةً مدمجة تجمع بين الموازنة الإنمائية و الموازنة الجارية.

منصة تفاكر

منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز المشاركة بين وزارة المالية و المجتمع و ذلك عبر تبني أفكار و مبادرات جديدة تعزز الإيرادات و ترفع من كفاءة الإنفاق.

مشروع النظام المالي الموحد (مالية)

هو نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان، يستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وسيساعد النظام على تطوير إدارة المالية العامة للدولة للوصول إلى الاستخدام الفعال والأمثل للموارد المالية تماشيا مع "رؤية عمان 2040".

النظام الآلي لإدارة الدين العام

هو نظام آلي يعزز الإدارة الاستباقية الفعالة للدين العام؛ وذلك من خلال تسجيل محافظ الديون وإعداد التقارير وتحليلها، وتوفير الأدوات الممكنة لتنظيم وتتبع الديون، وتحديد أولويات المدفوعات، ووضع خطة لسداد الديون في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

حساب الخزينة الموحد

حساب مصرفي موحد لجميع الحسابات البنكية الحكومية. تعود ملكيته إلى وزارة المالية ، يتم من خلاله متابعة حركة الإيرادات والمصروفات بشكل مباشر مما يتيح الاستغلال الأمثل للموارد النقدية الحكومية.

السجل الوطني الأصول الحكومية

هو نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها، و رفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ بما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

2023
الميزانية
العامة
للدولة